

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢ / جمادى الاولى / ١٤٢٧هـ الموافق ٢٩ / ٥ / ٢٠٠٦ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة احمد محمود الجليلي و فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي و عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس الأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

طلبت محكمة التمييز الاتحادية بموجب كتابها المرقم ٥٢ / ٥٣ / ٧١ / الهيئة العامة / ٢٠٠٦ / والمؤرخ في ١١ / ٤ / ٢٠٠٦ النظر في دستورية نص المادة (٢٠ / اولاً - ثالثاً) من قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ والبت في شرعيته والتي نصت على انه (للمعترض وللمعترض عليه إن يميز قرار لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين لدى الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة خلال ستين يوماً من تأريخ تبليغه بقرار اللجنة المذكورة ويكون قرار الهيئة العامة الصادرة بذلك قطعياً) حيث ترى الهيئة العامة وبرائي أكثرية أعضائها بأن النص المذكور غير دستوري للأسباب الواردة في قرارها المرقم ٥٣ / الهيئة العامة / ٢٠٠٥ / والمؤرخ في ٢٩ / ٣ / ٢٠٠٦ و المتضمن بان المادة (٤٧) من الدستور جمهورية العراق نصت بان تكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية تمارس اختصاصاتها ومهامها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات وحيث إن مجلس شورى الدولة يرتبط بوزارة العدل ولا يعد من أجهزة السلطة القضائية فهو تابع للسلطة التنفيذية ويتكون من رئيس و أعضاء غالبيتهم المطلقة من غير القضاة و بالتالي فإن نظر الطعون من قبل المجلس المذكور يخل بمبدأ الفصل بين السلطات وان المادة (٢٩) من قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩

((يتبع))

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic Of Iraq

The Federal Supreme Court

٨ / اتحادية / ٢٠٠٦

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

القضائية من قبل السلطة التنفيذية و يكون طلب الهيئة العامة لمحكمة التمييز المشار
إليه أعلاه غير وارد ، لذا قرر رد الطلب وصدر القرار بالاتفاق في ٢ / جمادى الاولى / ١٤٢٧
هـ الموافق ٢٩ / ٥ / ٢٠٠٦ م .



الرئيس

مدحت محمود

عضو

احمد محمود الجليلي

عضو

فاروق محمد السامي



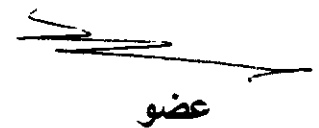
عضو

جعفر ناصر حسين



عضو

اكرم طه محمد



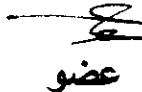
عضو

اكرم احمد بابان



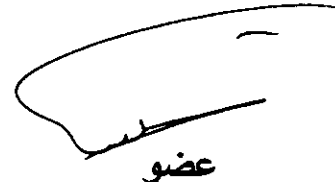
عضو

محمد صائب النقشبندی



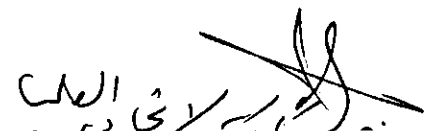
عضو

عبود صالح التميمي



عضو

ميخائيل شمشون قس كوركيس



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢ / جمادي الاولي / ١٤٢٧ هـ الموافق ٢٩ / ٥ / ٢٠٠٦ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة احمد محمود الجليلي و فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي و عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الاتي:

طلبت محكمة التمييز الاتحادية بموجب كتابها المرقم ٥٢ / ٥٣ / ٧١ / الهيئة العامة / ٢٠٠٦ / والمؤرخ في ١١ / ٤ / ٢٠٠٦ النظر في دستورية نص المادة (٢٠ / اولاً - ثالثاً) من قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ والبت في شرعيته والتي نصت على انه (للمعترض وللمعترض عليه إن يميز قرار لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين لدى الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة خلال ستين يوماً من تأريخ تبليغه بقرار اللجنة المذكورة ويكون قرار الهيئة العامة الصادرة بذلك قطعياً) حيث ترى الهيئة العامة وبرائي أكثرية أعضائها بأن النص المذكور غير دستوري للأسباب الواردة في قرارها المرقم ٥٣ / الهيئة العامة / ٢٠٠٥ / والمؤرخ في ٢٩ / ٣ / ٢٠٠٦ و المتضمن بان المادة (٤٧) من الدستور جمهورية العراق نصت بان تكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية تمارس اختصاصاتها ومهامها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات وحيث إن مجلس شورى الدولة يرتبط بوزارة العدل ولا يعد من أجهزة السلطة القضائية فهو تابع للسلطة التنفيذية ويتكون من رئيس و أعضاء غالبيتهم المطلقة من غير القضاة و بالتالي فأن نظر الطعون من قبل المجلس المذكور يخل بمبدأ الفصل بين السلطات وان المادة (٢٩) من قانون الرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩

نصت بأن تسري ولاية المحاكم المدنية على جميع الأشخاص الطبيعية والمعنوية بما في ذلك الحكومة وتختص بالفصل في كافة المنازعات إلا ما استثني بنص خاص وان التشريع المذكور من شأنه الإخلال بهذا المبدأ خاصة وان الدستور الدائم وقبله قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية نص على استقلالية القضاء سيما وان المشرع أوجب إن يرأس هيئة قضايا المتقاعدين قاضي منتدب من مجلس القضاء وأعضاء آخرين فلا يجوز النظر تمييزاً في القرارات الصادرة منها من قبل هيئة غير قضائية ولا سباب أخرى المسرودة في القرار المذكور.

ولدى ورود طلب محكمة التمييز الاتحادية تم تسجيله لدى هذه المحكمة وأشعرت المحكمة وزارة المالية ببيان رأيها بشأن الموضوع خلال خمسة عشر يوماً وأنها أوضحت رأيها في الموضوع بموجب كتابها المرقم / القانونية / الوظيفة العامة / القسم ٨٠٢ / ١٤ و بعدد ١٦٤٨٦ في ١٥ / ٥ / ٢٠٠٦ والمتضمن بأن لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين تشكل برئاسة قاضي من الصنف الثاني وعضوين من الموظفين القانونيين من وزارة المالية واخر من وزارة الدفاع تتخذ قراراتها بالأكثرية وهي لجنة مشكلة بموجب قانون التقاعد الموحد، وهو قانون يختص بتنظيم شؤون المتقاعدين من موظفي الدولة من حيث الحقوق التقاعدية لذا فأنها تعتبر لجنة إدارية و إن القرارات التي تصدرها هي قرارات إدارية وليست قضائية وحيث ان الفقرة (ثالثاً من البند اولاً من المادة (٢٠) من قانون التقاعد الموحد) قد نصت بأنه (للمعترض و للمعترض عليه ان يميز قرار لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين لدى الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة خلال ستين يوماً من تأريخ تبليغه بقرار اللجنة ويكون قرار الهيئة العامة الصادر بذلك قطعياً) لذا فإن الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة هي المختصة للنظر في الطعون التمييزية بقرارات لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين وبعد الإطلاع على إجابة وزارة المالية حددت المحكمة صباح يوم ٢٩ / ٥ / ٢٠٠٦ موعداً للنظر

((يتبع))

في الطلب وبعد دراسة الموضوع من قبل المحكمة والداولة فيه اصدرت المحكمة قرارها
الآتي :-

القرار:

لدى التدقيق والداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الفقرة (أ) من البند أولاً من
المادة (٢٠) من قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ نصت بتشكيل لجنة تسمى
(لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين) برئاسة قاضي من الصنف الثاني ينتدبه مجلس القضاء
وعضوين من الموظفين القانونيين لا تقل درجتهم الوظيفية عن مدير احدهما من وزارة المالية و
الآخر من وزارة الدفاع تتخذ قراراتها بأكثرية وينظر في جميع قضايا التقاعد المعترض عليها
الناشئة من تطبيق أحكام القانون المذكور. لذا تجد هذه المحكمة إن هذه اللجنة هي لجنة
خاصة شكلت بموجب قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ للنظر في شؤون المتقاعدين
من موظفي الدولة من حيث الحقوق التقاعدية وان القرارات التي تصدرها هي قرارات ذات
طبيعة خاصة تغلب عليها الصفة الإدارية وليست قرارات قضائية صرفة بالرغم من إن اللجنة
يترأسها قاضي ينتدبه مجلس القضاء لذا فأن القرارات التي تصدرها تعتبر قرارات ذات
طبيعة خاصة وحيث إن البند أولاً من المادة (٢٠) من قانون التقاعد الموحد عين مرجع الطعن في
القرارات التي تصدرها اللجنة المذكورة لدى الهيئة العامة لمجلس شوري الدولة خلال ستين
يوماً من تاريخ التبليغ بقرار اللجنة لذا وللأسباب المتقدمة فأن النص المتقدم المنصوص عليه في
البند ثالثاً من المادة (٢٠) من قانون التقاعد الموحد رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦ لا
يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات و مبدأ استقلال القضاء و التدخل في شؤون السلطة

((يتبع))

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic Of Iraq

The Federal Supreme Court

٨ / اتحادية / ٢٠٠٦

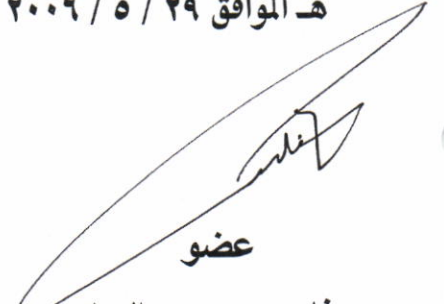
جمهورية العراق


المحكمة الاتحادية العليا

القضائية من قبل السلطة التنفيذية و يكون طلب الهيئة العامة لمحكمة التمييز المشار
إليه أعلاه غير وارد ، لذا قرر رد الطلب و صدر القرار بالاتفاق في ٢ / جمادى الاولى / ١٤٢٧
هـ الموافق ٢٩ / ٥ / ٢٠٠٦ م .


الرئيس
مدحت المحمود

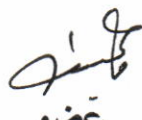
عضو
احمد محمود الجليلي


عضو
فاروق محمد السامي



عضو
جعفر ناصر حسين

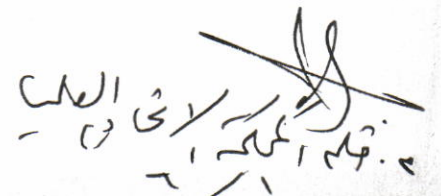
عضو
اكرم طه محمد

عضو
اكرم احمد بابان


عضو
محمد صائب النقشبندي

عضو
عبود صالح التميمي


عضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس


توقيع القاضي
الشيخ
القاضي

تشكلت المملكة العراقية العليا بتاريخ ٢٩ جادى الاول / ١٩٤٦ الموافق ٢٩ / ٥ / ١٩٤٦ برئاسة الرئيس مدحت محمود وعضوية انتفاة احمد محمود الجليلي وفاروق كهد الساي وعضو ناصر حسين واكرم محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب التقيندي ومجيد صالح التميمي ومجيد شميل محمود قس كوريس المأذونيه بانتفاة باسم الشعب واهدت القرار الاتي :-

طلبت محكمة اليمية الاتحاديه بموجب كتابا المرقم ٥٤ / ٥٣ / ٥١ / ١٧١ الهيمه رقم ١٦٦٦ والمؤرخ في ١١ / ٤ / ١٩٤٦ النظر في دستوريه نص المادة (٢٠) (اولا - ثانيا) من قانون ونظام الموحد رقم ٧٧٦٦٦ والنظر في دستوريه نص المادة (٢٠) (اولا - ثانيا) من القانون ونظام الموحد رقم ٧٧٦٦٦ والبت في شرعيته والتي نصت على انه (المعتضا والمعتضا عليه ان يميز قرار كنية تدقيق قضايا المتقاعدين لدى اللجنة العامة لمجلس شورى الدولة خلال ستين يوماً من تاريخ تبليغه حيث ترى اللجنة المذكورة ويكون قرار اللجنة العامة الصادر بذلك قطعياً).
للاسباب الواردة في قرارها المرقم ٥٣ / ٥١ الهيمه الامامه / ٥٥٠٠ والمؤرخ في ٢٩ / ٣ / ١٩٤٦ والمقتضى بان المادة (٤٧) من دستور جمهورية العراق نصت بان تكون السلطات الاتماريه من السلطات التشريعيه والتنفيذيه والتفتائيه تمارس اختصاصاتها ومسماها على اساس مبدأ الفصل بين السلطات وحيث ان مجلس شورى الدولة يرتبط بوزارة العدل ولا يعد من اجهزة السلطة التنفيذية فهو تابع للسلطه التنفيذية ويتكون من رئيس واطن من اعضاء منتخبين المطلقه من غير انتفاة وبالساي فان نظر المليون من قبل المجلس المذكور في

الرئيس
مدحت محمود

- شيع جاد -

جهد النضال بين السلطات وان المادة (٢٩) من قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ نصت بان تسري ولاية المحاكم المدنية على جميع الاستئناف الطبيعية والمضوية بما في ذلك الحكومة وتختص بالنظر في كافة المنازعات الا ما استثني من غيرها وان تشريع المذكور من شأنه الاخلال بهذا المبدأ الهامه وان الدستور رقم ١٩٦٥ وقبله قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية نصا على استقلال القضاء سيما وان المشرع اوجب ان يرأس هيئة قضائية المتقاعدين قاضي متدرب من مجلس القضاء واعضاء آخرين فلا يجوز النظر تمييزا في القرارات الصادرة منها من قبل هيئة غير قضائية ولا سباب اخر من المسودة في القرار المذكور.

ولدى ورود طلب محكمة التمييز الاتحادي تم تسجيله لدى هذه المحكمة وتعرف المحكمة وزارة المالية ببيان رأيها بشأن الموضوع خلال فترة عشر يوما وانها اذ حجت رأيها في الموضوع بموجب كتابها المرقم / القانونيه / التوظيفه العامه / التسم ٨٠ / ١٤٠٠ وبتاريخ ١٦٤١٦ في ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٧ والمتضمن بان لجنة تدقيق قضائيا المتقاعدين تشكل برئاسة قاضي من رتبه الثاني وعضويه من الموظفين القانونيه من وزارة المالية واخر من وزارة الدفاع تتخذ قراراتها بالاكثريه وهي لجنة مكمله بموجب موظفي الدولة من حيث الحقوق التقاعديه لزاما لنا تعتبر لجنة اداريه وان القرارات التي تصدرها هي قرارات اداريه وليست قضائيه وحيث ان النقرة (ثالثا) من البند اول من المادة (٢٠) من قانون التقاعد الموحد) قد نصت بانه (المقترضا والمقترضا عليه ان يميز قرار لجنة تدقيق قضائيا المتقاعدين لدى الهيئة العامة لمبى شورى الدولة خلال ستين يوما من تاريخ تبليغ بقرار اللجنة ويكون

الرئيس
مصدق المحمد

- جمع جاد -

قرار الهيئة العامة الصادرة بذلك قطعياً) لذا فإن الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة هي المختصة للنظر في الطعون التمييزية بقرارات لجنة تدقيق قضايا التقاضي وبعد الاطلاع على اجابة وزارة المالية صدرت المحكمة صباح يوم ٢٩/٥/٢٠١٤
موجهة للنظر في الطلب وبعد درس الموضوع من قبل المحكمة والمدولة فيه اصدرت المحكمة قرارها الاتي :-

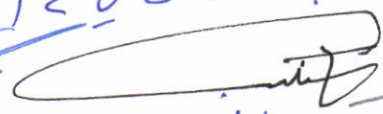
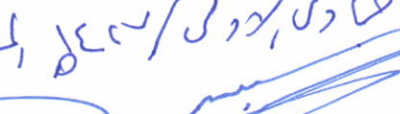
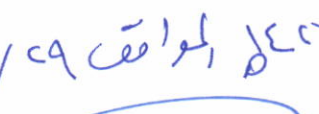
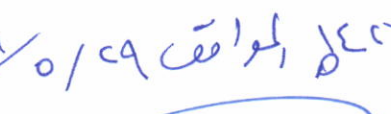
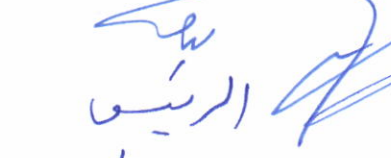

القرار

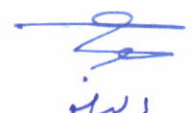

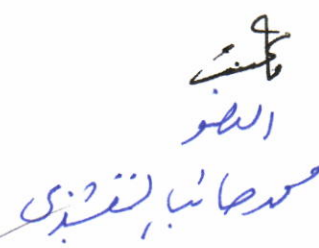
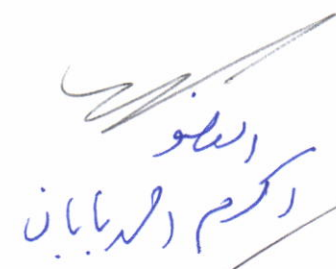
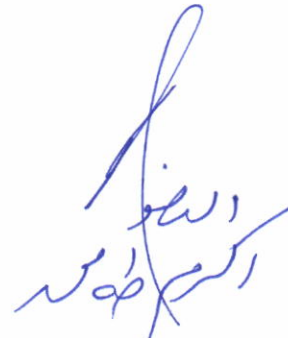

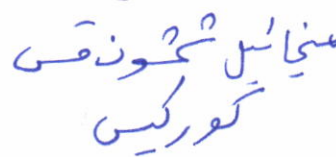
لذا التيق والمدولة من المحكمة الاتحادية العليا وهد بان البقرة (أ) من البند-أولاً من المادة (٤٠) من قانون التقاعد الموحد رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل لجنة تتسب (لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين) برئاسة قاضي من رتبة اثنائي يتدبه مجلس القضاء ~~عضوية~~ وعضوين من الموظفين القانونيين لا تقل درجتهم الرئسوية عن مدير اجهات وزارة المالية والاضر من وزارة الدفاع تتخذ قراراتها بالاكثريه وينظر في جميع قضايا التقاعد المعترض عليها انما شفه من تطبيق احكام القانون المذكور. لذا تجد لهذه المحكمة ان هذه اللجنة هي لجنة خاصة شكلت بموجب قانون التقاعد الموحد رقم ٧٤ لسنة للنظر في شؤون المتقاعدين من موظفي الدولة من حيث الحقوق التقاعدية وان القرارات التي تصدرها هي قرارات ذات طبعه خاصة تغلب عليه الصفة الادارية وليست قرارات قضائية صوره بالرغم من ان اللجنة تراها قاضياً يتدبه مجلس القضاء لذا فان لقرارات التي تصدرها تعتبر قرارات الادارية ^{ذات طبع قضائية} وليست انما قرارات التقاضي من قانون التقاعد الموحد عين مرجع الطعن في القرارات التي تصدرها اللجنة المذكورة لدى الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة خلال ستين يوماً من تاريخ التبليغ بقرار اللجنة لذا ولا سبب المقدمه ~~فان~~ ^{فان} النفس المقدم

- شجع جاد -

الرئيس
صدرت المحمود

المفوض عليه في البند ثانياً من المادة (٧) من قانون التقاعد الموحد رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٤
 لا يتعارض مع مبدأ التفضل بين السلطات ومبدأ استقلال القضاء
 والتفضل في شؤون السلطة التنفيذية من قبل السلطة التنفيذية ويكون طلب
 الهيئة العامة للملكة التميز المتأريه اعلاه غير وارد لذا قرر رد الطلب
 وصدور القرار بالاتفاق في ١٤ / ١٠ / ١٩٧٥ الموافق ١٩ / ١٠ / ١٩٧٥

 السيد
 معاذ ناير
 السيد
 السيد محمد باين
 السيد
 السيد محمد باين
 السيد
 السيد محمد باين
 السيد
 السيد محمد باين
 السيد
 السيد محمد باين

 السيد
 السيد محمد باين
 السيد
 السيد محمد باين
 السيد
 السيد محمد باين
 السيد
 السيد محمد باين
 السيد
 السيد محمد باين
 السيد
 السيد محمد باين
 السيد
 السيد محمد باين